

استخدام مؤشر عبء الإعاقة في التحليل الديمغرافي للمجتمع الجزائري

عبد الرحمن بوقفة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج
abderahman_bgf@yahoo.fr

Abstract

The dependency problematic is the most major concerns related to the Algerian society. While the youth category constitutes the majority of the society, this last one knows a demographic deceleration joined with an emergence of socio-economic changes having great impacts on the demographic composition and the development. All these have resulted in the apparition of the dependency of all social categories. Although the age dependency ration is acceptable from a statistical point of view, which means that the active category is all most relived and living conditions are improved, it may have adverse impacts in the future. This is noticeable in the diminution of the active category ratio which has led to an aging society. The present study doesn't rely on simple statistical measures to establish the ratio, because these give unsatisfactory results. There are multiple variables related to the subject such as : income level, poverty, unemployment, consumption culture, the number in the family, working women, average of births, tardive wedding, aging. All these factors could lead to a an imbalance in the population structure and, also, to create dependent families and individuals.

Keywords: dependency charge, population, demographic changes, social categories.

ملخص:

يعتبر موضوع عبء الإعاقة من المواضيع الهامة المتعلقة بالمجتمع الجزائري، خاصة في ظل التحولات الديمغرافية التي يعرفها في السنوات الأخيرة، فرغم كون فئة الشباب هي الغالبة على المجتمع الجزائري، إلا أن هناك تباطؤ للنمو الديمغرافي مصاحب لظهور تغيرات سوسيو اقتصادية والتي لها تأثيرات هامة على التركيبة السكانية وعلى التنمية والمجتمع ككل، الأمر الذي يبرز إشكالية عبء إعاقة مختلف الفئات الاجتماعية والأسر. ورغم أن مؤشر عبء الإعاقة هو مقبول من الناحية الإحصائية، ما يعني تخفيف أعباء الإعاقة على الفئة النشطة في المجتمع، وبالتالي تحسين أحوال المعيشة، إلا أنه في حقيقة الأمر يحمل مخاطر على الأمد البعيد، يتجلى ذلك من خلال تراجع نمو الفئة النشطة والتحول إلى مجتمع هرم، هذا ما يزيد من تعقيد مشكلة عبء الإعاقة، إلا أن الموضوع لا يعتمد على استخدام مقاييس إحصائية بسيطة مركزة على الفئات العمرية في حساب المؤشر لأن ذلك يعطي نتائج غير كافية، وإنما هناك متغيرات عديدة لها علاقة بالموضوع كمستوى الدخل، معدل البطالة والفقر، ثقافة الاستهلاك، إلى جانب ذلك حجم الأسرة، عمل المرأة ومعدل الإنجاب، تراجع سن الزواج والشيخوخة، كل هذه العوامل قد تؤدي إلى حدوث خلل في الهرم السكاني وإلى إنتاج أفراد وأسر يعانون من مشكلة عبء الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: عبء الإعاقة، السكان، التغيرات

الديمغرافية، الفئات الاجتماعية.

مقدمة

تعتبر الدراسات والتحليلات الديمغرافية ذات أهمية بالغة من الوجهة النظرية والعملية كونها تعطي صورة واقعية عن الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن ثمة معرفة حاجيات الأفراد والمجتمع كالتشغيل والتعليم والصحة والسكن والمرافق العمومية والثقافية والرياضية وغيرها، كما أن لها أهمية من خلال معرفة التطور الديمغرافي العددي والجنسي والعمرى وعدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف النشاطات الاقتصادية، كل ذلك يعتمد عليه وضع السياسات التنموية الملائمة، إذ أصبحت الدراسات السكانية يستفاد منها في معرفة درجة الرفاه الاجتماعي والمستوى المعيشي للأفراد والأسر، من خلال المقارنات العديدة التي تقدمها هذه الدراسات والمؤشرات التي تستخدمها، وبالتالي فقد برز الاهتمام بها على الصعيد العالمي.

على المستوى المحلي يبلغ تعداد سكان الجزائر 41.3 مليون نسمة حسب آخر التصريحات الرسمية، بعدما كان عددهم عام 1966 لا يتجاوز 12 مليون نسمة، وفي عام 1998 بلغ التعداد 29.1 مليون نسمة (ليلي س، صوت الأحرار، 2008، ب ص)، ويتوقع أن يبلغ حدود 46.5 مليون نسمة في 2025 ليستقر في حدود 55 مليون نسمة بين 2050 و2100 حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة (واج، بوابة الشروق، 2013، ب ص)، هذه التحولات الديمغرافية ستكون لها تأثيرات هامة على التركيبة السكانية وعلى الاقتصاد والمجتمع ككل، الأمر الذي يثير إشكالية عبء إعالة مختلف الفئات الاجتماعية والأسر، خاصة الفقيرة وذات الدخل المنخفض، والأسر الممتدة ذات الطابع التقليدي أو التي يعاني أفرادها من البطالة، وفي مثل هذه الحالات يقع عبء الإعالة على أحد أفرادها.

إن المشكلة الحقيقية ليست في كون المجتمع الجزائري يسيطر عليه عنصر الشباب، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لأن عنصر الشباب يعول عليه كثيرا في إحداث عملية التنمية باعتباره قوة عمل منتجة، أو في النمو السكاني الذي يشهد تراجعا بعد ما كان في مستوى عالي عالميا يقدر بـ 3.4 % في سنوات السبعينات والثمانينات وتراجع في السنوات الأخيرة ليستقر في حوالي 2.15 % والذي يعتبر مؤشر سلبي من الناحية الديمغرافية. إن القضية تتعدى إلى كون المجتمع الجزائري يشهد ظواهر مصاحبة، فهناك بطالة رغم اعتماد سياسات تشغيل الشباب إذ أن هؤلاء يعيشون في بطالة مقنعة، وهناك ضعف في المداخل إذا ما قارناها مع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد في السوق، إلى جانب ذلك تراجع معدلات الإنجاب وتأخر سن الزواج وتوجه المجتمع الجزائري إلى الشيخوخة، كما أن عدم الحصول على توظيف قد يؤدي إلى وجود فئة من الشيوخ بدون

معاشات، كل هذه العوامل قد تؤدي إلى حدوث خلل في الهرم السكاني وإلى إنتاج أفراد وأسر يعانون من مشكلة عبء الإعاقة.

مما سبق نطرح التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم عبء الإعاقة، وكيف يستخدم كمؤشر للتحليل الديمغرافي؟
- ما هو واقع عبء الإعاقة في المجتمع الجزائري؟
- ما هي العوامل المؤثرة في عبء الإعاقة في المجتمع الجزائري؟

1- مفهوم عبء الإعاقة

تعتبر مشكلة الإعاقة عن العبء الذي يلقيه الأفراد الذين لا يمارسون نشاطا اقتصاديا ولا يساهمون في الدخل حتى ولو كانوا في سن العمل على الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ويساهمون في الدخل، وطبقا لذلك فإن الفئات الغير نشطة تتمثل في الأفراد الذين لم يبلغوا بعد سن العمل مضافا إليه الذين بلغوا سن العمل وهم بطالون إلى جانب الشيوخ كبار السن، والذين يقع عبء إعالتهم على الأفراد النشطين في الأسرة.

تعتبر مجتمعات العالم الثالث أكثر شبابا مقارنة بغيرها من المجتمعات المتقدمة، إذ أن الأطفال تحت سن 15 سنة يمثلون أكثر من 40% من السكان بينما يمثلون فقط 20% في الدول المتقدمة، لذلك يرتفع بها معدل الإعاقة أي الاعتماد على الأفراد العاملين أو الناشطين من 15 إلى 65 سنة، الذين يقع على عاتقهم إعاقة هذه النسبة من الأطفال التي تقدر بضعف عدد الأطفال الذين تتم إعالتهم في الدول المتقدمة، وكذا الشيوخ كبار السن الأكثر من 60 سنة والتي تكون مرتفعة في الدول المتقدمة. (تودارو: 2006، 268)

إن كل من كبار السن والأطفال غالبا ما يشيران إلى عبء الإعاقة الاجتماعية باعتبارهم أشخاص غير منتجين في المجتمع ولذلك يتم الإنفاق على إعالتهم من خلال قوة العمل الموجودة المتمثلة في الأفراد الذين تنحصر أعمارهم بين 15 و60 سنة، إن ارتفاع نسبة الإعاقة الاجتماعية للأطفال والشيوخ تمثل تقريبا 1/3 السكان في الدول المتقدمة بينما تمثل تقريبا 45% من السكان في الدول الأقل تقدما علاوة عن ذلك نجد في الدول المتخلفة أن 90% من الذين يتم إعالتهم هم من الأطفال بينما 66% فقط من الأطفال يتم إعالتهم في الدول المتقدمة. (تودارو: 2006، 105) لذلك فإن الدول المتخلفة لا تنسم بارتفاع معدلات النمو السكاني فحسب بل ترتفع فيها نسبة الإعاقة الاجتماعية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تعتبر من المعوقات الكبيرة للتنمية في هذه الدول.

يضاف إلى ذلك مشكلات أخرى تساهم في تعقيد الظاهرة كارتفاع معدلات البطالة خاصة لدى الشباب وهي الفئة التي يعول عليها في تحمل عبء إعاقة غيرها، إلى جانب وجود نمط الأسرة الممتدة والذي يحتوي على عدد أكبر من الأفراد الواجب إعالتهم، خاصة في حالة قلة المدخيل أو عدم وجود معاشات التقاعد بالنسبة لكبار السن، أو تأخر سن الزواج الذي قد يجعل من الأسرة متكونة من أطفال وكبار السن معا وعدم وجود الشباب، هذا ما يجعل كل أفراد الأسرة في حاجة إلى الإعاقة، وسوف نحاول عرض مختلف العوامل المؤثرة في الظاهرة من خلال العناصر اللاحقة.

2- قياس معدل عبء الإعاقة

يعطي معدل الإعاقة في مجتمع ما دلالة على التوزيع العمري للسكان في هذا المجتمع. وللتعبير عن هذا المقياس بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعاقة. وطبقا لذلك التعريف فإن معدل الإعاقة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل. وبناء على ذلك فإن معدل الإعاقة يحسب بالطريقة الآتية:

معدل الإعاقة = (عدد السكان في الفئات العمرية 15 فما أقل + عدد السكان في الفئات العمرية 60 فما أكثر) / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60.

معدل الإعاقة المئوي = { (عدد السكان في الفئات العمرية 15 فما أقل + عدد السكان في الفئات العمرية 60 فما أكثر) / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60 } × 100.

كلما زاد معدل الإعاقة كلما عني ذلك أن عدد أكبر من الأفراد يجب أن يعالوا بواسطة كل فرد في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الإعاقة كلما عني ذلك انخفاض عبء الإعاقة الواقع على كل فرد في سن العمل. لفهم العلاقة ندرج المثال الآتي:

في عام 1985 كان عدد الأطفال المقدر بواسطة الإحصاءات في المملكة المتحدة (أقل من 15 سنة) حوالي 10251300، بينما كان عدد الأفراد في سن المعاش (أكثر من 60 سنة) حوالي 9098700، أما عدد السكان في سن العمل (من 15 إلى 60 سنة) فقد كان 30571500 بناء على هذه البيانات فإن معدل الإعاقة يساوي: $(9098700 + 10251300) / 30571500 =$

0.63، أي أن هناك 63% معال في مقابل كل شخص في سن العمل. وهو أقل من معدل الإعاقة في إيران المقدّر بـ 92% أي 0.92 معال في مقابل كل شخص في سن العمل، والذي يعتبر من أعلى معدلات الإعاقة في العالم بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة. أما في الولايات المتحدة عام 1990 فقد كان معدل الإعاقة 50% ويعني ذلك أن الفرد في سن العمل في الولايات المتحدة يعول نصف عدد الأفراد تقريباً الذين يعولهم الفرد في سن العمل في إيران. الهيكل السكاني وخصائص السكان: (ب س، ب ص)

ومن الواضح أن معدل الإعاقة يعبر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع، فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحاً على الأفراد في سن العمل في الأسرة، وبهذا الشكل فإن الهيكل العمري الذي يتضمن الكثير من الأفراد المعالين يعني أن الأفراد العاملين سوف ينفقون أكثر ويدخرون بقدر أقل، لحاجتهم إلى الإنفاق على الأسرة، كما أن إيرادات الحكومة لا بد وأن تذهب نحو الإنفاق على مشاريع توفير الغذاء، والتعليم، والصحة بدلاً من الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء والماء والطرق.. الخ.

— مؤشرات جزئية لعبء الإعاقة: عادة يتم تقسيم المؤشر إلى: (ابو عيانة: 2000، 221)

أ— الإعاقة العمرية الصغرى (الأطفال): وتستعمل لحساب معدل الإعاقة للأطفال الأقل من 15 سنة وتحسب بالطريقة الآتية:

نسبة الإعاقة العمرية الصغرى = عدد السكان في الفئات العمرية 15 فما أقل / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60.

نسبة الإعاقة العمرية الصغرى المثوية = (عدد السكان في الفئات العمرية 15 فما أقل / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60) $\times 100$.

ب— الإعاقة العمرية الكبرى (الشيخوخة): وتستعمل لحساب معدل الإعاقة للشيخوخة الأكبر من 60 سنة وتحسب بالطريقة الآتية:

نسبة الإعاقة العمرية الكبرى = عدد السكان في الفئات العمرية 60 فما أكثر / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60.

نسبة الإعاقة العمرية الكبرى المثوية = (عدد السكان في الفئات العمرية 60 فما أكثر / عدد السكان في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60) $\times 100$.

* أما الإعاقة الكلية فتقاس بنسبة تساوي مجموع إعالة الصغار والكبار أي نسبة الإعاقة الكلية تساوي نسبة إعالة الصغار مضافا إليها نسبة إعالة الكبار. بناء على ذلك يتم حساب نسب الإعاقة الكلية والتي تبرز جانبا مهما من جوانب التركيب العمري والديمغرافي والمعيشي والتنموي للمجتمع. إن مؤشر عبء الإعاقة وفق ما سبق يجعل من الممكن استخدامه على مستوى الدولة والإقليم والولاية والبلدية وحتى على مستوى الأسرة الواحدة

3- عبء الإعاقة في المجتمع الجزائري

انخفضت نسبة الإعاقة الكلية على صعيد العالم العربي من 90.9% سنة 1980 إلى 71.5% سنة 2000 ويتوقع استمرار انخفاضها إلى 58.4% بحلول سنة 2020، وشهدت نسبة إعالة الصغار انخفاضا ملحوظا على صعيد المنطقة العربية من 84.5% سنة 1980 إلى 65.3% سنة 2000 ثم إلى 50.6% سنة 2020 وقد مس هذا الاتجاه كل بلدان المنطقة، في مقابل ذلك هناك ثبات نسبي في نسبة إعالة الكبار خلال الفترة من 1980 إلى 2000، ولا بد من انتظار فترة من الزمن لكي ينعكس انخفاض مستوى الخصوبة على ارتفاع نسبة كبار السن وبالتالي نسبة إعالة الكبار. (شكوري: 2004، 27)

في الجزائر بلغ العدد الإجمالي للسكان 40.4 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2016 حسب الديوان الوطني للإحصاء ووصل هذا العدد إلى 41.3 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2017 (واج: النصر، 2017، ب ص). وأوضح الديوان حسب إحصاء 2013 فيما يخص هيكل السكان أن التوزيع حسب الأعمار قد أظهر أن 28.1% تقل أعمارهم عن 15 سنة كما يظهر أن 63.6% من المواطنين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة فيما تقدر نسبة الذين تجاوزوا 60 سنة 8.3% (ONS: 2011-2013,s,p)

إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان في وسط سنة 2013 حسب ما هو مبين في الجدول الموالي، فإن هذا يعني إن عدد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة هو 10.761 مليون نسمة في حين عدد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة هو 24.357 مليون نسمة في حين يقدر عدد الذين تجاوزوا 60 سنة 3.179 مليون نسمة.

مما سبق يتضح أن معدل عبء الإعاقة يقدر بـ:

- معدل الإعالة الصغرى $= 0.4418 = 24.357 / 10.761 = 44.18\%$
- معدل الإعالة الكبرى $= 0.1305 = 24.357 / 3.179 = 13.05\%$
- معدل الإعالة الكلية $= 0.573 \approx 24.357 / (3.179 + 10.761) = 57.3\%$

هذا يعني أن هناك 0.573 (57.3%) معال في مقابل كل شخص في سن العمل كما أن الفرد في سن العمل يعمل أكثر من نصف عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد في سن العمل في إيران مثلاً، هذا إذا افترضنا استمرارية نفس النسب السابقة الذكر مع استبعاد متغيرات أخرى مؤثرة في الظاهرة .
وبنفس الطريقة يمكن حساب معدل الإعاقة حسب كل سنة، إذ تظهر الإحصاءات أن هناك تغيرات يشهدها المجتمع الجزائري تتبين من خلال استخدام مؤشر عبء الإعاقة، والجدول التالي يبين تطور النمو السكاني ومعدل الإعاقة في الجزائر:

جدول - 1 - تطور النمو السكاني ومعدل الإعاقة في الجزائر

معدل الإعاقة السنوات	عدد السكان في وسط السنة (بالآلاف)	النمو الطبيعي (بالآلاف)	معدل النمو الطبيعي (%)	معدل الإعاقة للأشخاص الأقل من 15 سنة (%)	معدل الإعاقة للأشخاص 60 سنة فأكثر (%)	إجمالي معدل الإعاقة (%)
1990	25022	624	2.49	81.3	11.1	92.4
2000	30416	449	1.48	57.1	11.3	68.4
2008	34591	663	1.92	43.5	11.5	55.0
2009	35268	690	1.96	43.7	11.5	55.2
2010	35978	731	2.03	43.0	12.0	55.0
2011	36717	748	2.04	43.0	12.4	55.4
2012	37495	808	2.16	43.5	12.7	56.2
2013	38297	795	2.07	44.2	13.1	57.3
2014	39114	840	2.15	45.0	13.5	58.5
2015	39963	858	2.15	46.1	14.0	60.1

source :Office National des Statistiques (ONS): démographie algérienne
2015, Consulté le 23/07/2017, sur le site
<http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2015.pdf>

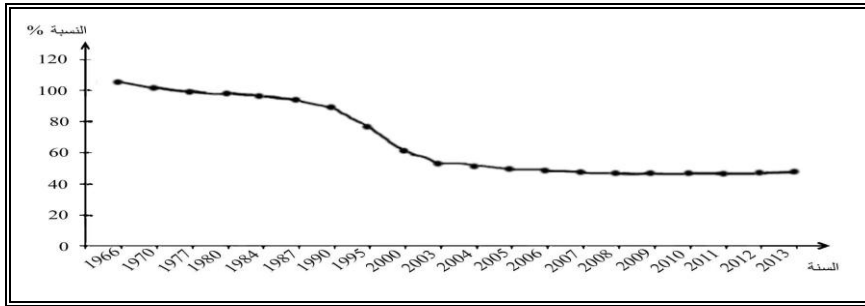
شهدت فترة ما بعد التسعينيات تراجعاً في وتيرة النمو الديموغرافي مقارنة بما كانت عليه من قبل، وذلك نتيجة التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تدهور القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي، خاصة فترة التسعينات التي شهدت عدم استقرار أمني وسياسي. وشهدت السنوات التي تلتها تحسناً كبيراً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مستفيدة من البعثة المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول وما صاحبها من زيادة في الإنفاق الحكومي وتوسع في الاستهلاك والرفاهية، وقدر مجموع السكان في الجزائر في 2014 ما تقديره 39.114 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، بعدما كان يقدر في 2013 بـ 38.297 مليون نسمة، ليصل في 2015 إلى 39.963 مليون نسمة ليفوق الأربعين مليون فيما بعد.

- تميز الوضع الديمغرافي في 2013 بما يلي: (الديوان الوطني للإحصائيات، ب س، ب ص)
- كثافة سكانية غير متوازنة مع تركيز قوي على الشريط الساحلي وكذا التحضر السريع، وتتواجد المناطق الحضرية وشبه حضرية بالشمال، والتي لا تحتل سوى 4% فقط من التراب الوطني، حيث أصبحت تعد الأكثر كثافة سكانية بنسبة 80% من مجموع السكان.
 - زيادة طبيعية لعدد السكان المقيمين تقدر بـ 795 ألف نسمة سنة 2013، وبذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2.16 إلى 2.07% بين 2012 و 2013.
 - تواصل ارتفاع نسبة فئة الأعمار التي تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 27.9% إلى 28.1% خلال نفس الفترة السابقة.
 - واصلت نسبة الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-59) سنة انخفاضها، حيث انتقلت من 64.0% إلى 63.6% بين 2012 و 2013.
 - ارتفعت نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة فما فوق سنة 2013، حيث انتقلت من 8.1% إلى 8.3% بين 2012 و 2013، أي ما يعادل 3 188 000 نسمة.
 - كما تميزت تركيبة السكان حسب السن سنة 2015 حسب الجدول: (ONS: 2015, s.p)
 - عرفت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28.4% إلى 28.8% خلال نفس الفترة.
 - واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59) سنة انخفاضها، حيث تراجعت من 63.1% إلى 62.5% ما بين 2014 و 2015.
 - في حين واصلت نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر ارتفاعها إذ انتقلت من 8.5% إلى 8.7% ما بين سنتي 2014 و 2015، أي ما يعادل 3484000 نسمة، منهم 511000 في فئة البالغين 80 سنة فأكثر.
 - أما بالنسبة لمعدل الإعاقة الديمغرافية المعرف كحاصل القسمة لمجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة والبالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59) فقد بلغ 60.1 لكل 100 شخص في سن النشاط، حيث شهد هذا المعدل ارتفاعا مقارنة بسنة 2008 حيث كان 55 شخص معال لكل 100 شخص في سن النشاط يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في نسبة فئة السكان دون 15 سنة من العمر وفئة المسنين (60 سنة فأكثر).
 - مما سبق يمكن القول إن معدل الإعاقة الكلية في الجزائر عرف انخفاضا مقارنة بفترات ما قبل التسعينيات، ففي البلدان المتقدمة يقترَب معدل الإعاقة من الواحد أي أن الشخص المنتج يعيل

شخصاً واحداً غير منتج أو أقل من ذلك، أما في البلدان النامية فيرتفع المعدل إلى 2 وأكثر، ويصل هذا المعدل في بعض البلدان العربية إلى أكثر من 3 بمعنى أن الشخص المنتج الواحد يعيل ثلاثة أشخاص غيره. (الرأية القطرية، 2009، ب ص)

أما البنك الدولي فيشير إلى أن معدل الإعاقة في الجزائر يتناقص من 49% في 2007 إلى 46% في 2010. (البنك الدولي، ب س، ب ص) إذ أن معدل الإعاقة هو مقلوب معدل الشغل وهو "يبين ... عدد الأفراد الذين يعيّلهم شخص واحد بالمتوسط، تظهر -أهميته كمؤشر- في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص" (عبد الكريم: 2009، 181)، والشكل التالي يبين تطور معدل الإعاقة في الجزائر كما يشير إليه البنك الدولي: (صالي، عبد الكريم: 2014، 130)

شكل -1- تطور معدل الإعاقة في الجزائر



Source : World bank data, <http://www. World bank.org>

يتضح من الشكل البياني أن معدل الإعاقة في الجزائر بلغ حوالي 46.7% في 2010 وارتفع قليلاً في 2013 إلى 47.9% مقابل معدلات مرتفعة جداً في سنوات الستينيات والسبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، حيث قدر عام 1966 بـ 105.2% وسنة 1977 بـ 99.2%، ثم سنة 1990 بـ 88.8% (صالي، عبد الكريم: 2014، 130).

إن تراجع هذه المعدلات التي كانت مرتفعة إلى أقل من نصف القيمة التي كانت عليها خلال سنوات ما بعد الاستقلال، يبين وجود انخفاض في عبء الإعاقة الذي كان يتحمله كل فرد في سن العمل في الجزائر، ما يعني أن الأفراد العاملين قد يستطيعون أن يقللوا من إنفاقهم بالتالي الميل للادخار، كما أن إيرادات الدولة يمكن استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمار بدل تركيز الإنفاق على توفير الغذاء والصحة والتعليم وغيرهما، وهذا له تأثير إيجابي فيما بعد على مستوى التشغيل من خلال المقدرة على خلق فرص العمل. وعموماً فإن انخفاض معدل الإعاقة يعني تحسن في

مستوى المعيشة لدى غالبية السكان وتوسع وتنوع في الاستهلاك وظروف المعيشة ومن ثمة جودة الحياة.

إن الاختلافات في التقديرات والبيانات دليل على أهمية الموضوع ومدى حساسته، كما أن هذه البيانات تبقى غير قادرة على التعبير الحقيقي لواقع المجتمع، إذ أن التصوير الرقمي لا يعبر عن الحقيقية دائما فقد يشوبه نوعا من النقص وعدم الدقة، فالإحصائيات السكانية تعطينا معلومات حول تعداد السكان ومعدلات النمو ومعدلات توزيع السكان ومعدلات عدد أفراد الأسرة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومن هنا فإن النقص وعدم الدقة في المعلومات الضرورية التي تجمع أثناء عملية التعداد تعتبر أهم عقبة تعترض سبيل أية دراسة تستند على معطيات سكانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأوضاع المعيشية والتركيبية الاجتماعية قد تختلف من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر وليس بالضرورة أنها متشابهة. من هنا فإن مؤشر عبء الإعاقة في الجزائر يتأثر بمعطيات أخرى تدعمه وتعطي صورة حقيقية للواقع الذي تعيشه الكثير من الأسر، وفيما يلي نحاول التطرق إلى أهم هذه العوامل المؤثرة على عبء الإعاقة.

4-العوامل المؤثرة على عبء الإعاقة في المجتمع الجزائري

هناك عدة عوامل تؤثر على عبء الإعاقة والتي لها دور مهم إلى جانب الهيكل العمري نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

4-1-مستوى الدخل

رغم ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الأجور خلال السنوات الأخيرة وارتفاع الدخل الفردي من الناتج الجزائري الوطني الخام إلى حوالي 4400 دولارا في عام 2010 لتحل بذلك المرتبة الخامسة عربيا(الجزائر نيوز، 2010، ب ص) والذي يعود إلى نمو قطاع المحروقات، إلا أن هناك تفاوت في مستوى الدخل بين الأسر والذي يعود إلى نوع القطاع الذي يشتغل فيه الفرد عام أو خاص أو نشاط حر.

وفي دراسة صادرة عن المركزية النقابية مركزة على أرقام الديوان الوطني للإحصاء 2013، اتضح أن معدل النفقات العامة لأسرة جزائرية متكونة من ستة أفراد، بلغت عام 2013 ما قيمته 38598 دينار جزائري، وهي المستوى الذي يمكن أن يضمن للعائلة الجزائرية الحد الأدنى من متطلبات الحياة، خاصة مع الارتفاع الذي تشهده الأسعار وتكاليف الحياة، واتضح أن كل النفقات عرفت زيادة نسبية، إذ تمثل نفقات المواد الغذائية 48% من إجمالي ما تنفقه الأسرة الجزائرية، مقابل 14% تخصص للألبسة و12% للسكن و9% لمواد التنظيف والصحة، مع تسجيل ارتفاع في نفقات النقل والاتصال

وكذا نفقات الترفيه (صواليلي: 2014، ب ص)، هذا مع استبعاد نفقات صيانة السيارة وغيرها من النفقات التي صارت ضرورية.

ومع التغيرات التي تشهدها السوق الاستهلاكية المتميزة بالتضخم والارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات خاصة خلال العام الحالي، يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأفراد وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها الأسر، وتصبح معدلات الإنفاق المذكورة سابقا غير كافية، هذا ما سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين ويساهم في تعقيد الإشكالية خاصة إذا كانت مداخيل الأفراد والأسر أكثر انخفاضاً، لذلك فإن معدل عبء الإعالة يتأثر بمستوى الفقر.

2-2-الفقر

تعددت وتنوعت التحليلات حول ظاهرة الفقر المعقدة والتي لها أبعاد متعددة ومتنوعة اقتصادية اجتماعية، ثقافية، سياسية. إذ يعبر الفقر عن النقص والحاجة، فالفرد لا يكون فقيراً إلى شيء ما إلا إذا كان في حاجة إليه لعدم توفره أو نقصانه بالمعنى الذي لا يتمكن الإنسان من تلبية حاجاته من مأكّل وملبس ومسكن... الخ بشكل كاف، ويعرف الفقر بأنه "يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلاً" (كورتل: 2003، 182).

وفي عصرنا هذا وما بلغته الحضارة المادية من الرخاء فإن الدراسات تبين أن حوالي نصف سكان العمورة يعيشون تحت خط الفقر أي بمتوسط دولار واحد يومياً، وهو ما يقابل كيسين من الحليب ورغيفين من الخبز حسب الأسعار السائدة لدينا حالياً، وما يزيد الطين بلة التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية والتي رافقها انهيار واضح في مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية، ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة بظاهرة الفقر وشريحة الفقراء التي لطالما زادت اتساعاً إما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي. (رحيم: 2003، 225).

ورغم أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت من 12% في نهاية التسعينيات إلى 5% حالياً حسب تصريحات وزارة التضامن الوطني والأسرة (صوت الأحرار، 2010، 11)، إلا أن الظاهرة لها تأثير على معدل عبء الإعالة الذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط. وهناك علاقة مباشرة بين قيمة معدل عبء الإعالة وبين مستوى الفقر، ويكون الأمر أكثر تعقيداً إذا نظرنا إليه من منظور الأسرة فمستويات الفقر تختلف حسب الأسر فقد يكون الأفراد النشطين من ذوي

المداخيل ولكنها تقع ضمن خط الفقر أو أنها تقابل الحاجات الشخصية، وبالتالي كلما زاد مستوى الفقر في الأسرة يصاحبه زيادة في عبء الإعاقة، ويتأثر كذلك هذا المعدل البطالة.

3-4- البطالة

تُعرّف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص "قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (زكي: 1997، 17) على الرغم من قلة الإحصاءات الدقيقة عن معدلات البطالة وتضاربها أحيانا في الجزائر نظرا لما يشهده الموضوع من حساسة، إلا أن المتوفر منها يعبر بشكل عام عن حجم الظاهرة خاصة لدى الشباب إذ تشير المعطيات الرسمية إلى أن نسبة البطالة في الجزائر نزلت من 28% سنة 2000 إلى 11.3% نهاية 2008، لكن صندوق النقد الدولي والهيئات الدولية تذهب إلى القول إن نسبة البطالة الحقيقية في الجزائر لا يمكن أن تقل عن 20% (بوكروح: 2011، ب ص)، رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى انخفاضها خلال 2010-2013 من 21.4% إلى 14.3% لترتفع إلى 16.4% خلال سبتمبر 2014 (ONS: 2014، 18)، بالرغم من سعي الدولة إلى تخفيضها إلى حوالي 9%، وترتفع خاصة لدى خريجي الجامعات بما يعادل شاب من ضمن أربعة.

لاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية كالإقصاء والتهميش والانحراف، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وتؤثر سلبا على الأسرة، إذ تقلل من فرص الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال أو المساعدة في تحمل أعباء الإعاقة، فهي تؤثر على معدل الإعاقة بشكل كبير نتيجة عدم استقرار الدخل كما أنها تزيد في حجم الأعباء الملقاة على عاتق المعيل في الأسرة من خلال تحمل أعباء إضافية في إعالة الأفراد البطالين في الأسرة وحتى ذوي الدخل الضعيف، لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار في حساب معدل الإعاقة.

4-4- حجم الأسرة

إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من محددات عبء الإعاقة حيث يؤدي كبر حجم الأسرة إلى ارتفاع معدلات الإعاقة، بالتالي زيادة أعباء نفقات الأسرة ما يعني مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم خاصة مع تفاقم ظاهرة البطالة داخل الأسرة أو ضعف مستوى الدخل.

4-5- ثقافة الاستهلاك

مع بروز عولمة السوق وتعميم القيم الاستهلاكية المرتبطة بثقافة الاستهلاك الغربي المتميزة بالرفاهية، بغض النظر عن الظروف التي تميز مختلف المجتمعات، ويترتب على ذلك تحويل أو تحويل في الهويات والخصوصيات الثقافية التي تميز تلك المجتمعات، والتي بدون شك سوف تنال منها العولمة (النعماني: 2002، 159)، فمعالم ثقافة الاستهلاك الغربي تأخذ في الانتشار على نطاق واسع، بداية من الملابس إلى الفن والموسيقى والطعام، لتصبح النمط الشائع والمتروك في كل المجتمعات، بغض النظر عن التباينات والاختلافات التي تميز كل مجتمع، وبدعم وجهة النظر هذه التعريف الذي يقول أن العولمة في الحقيقة هي "عولمة نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه وإتباعه مجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته وارتباطه بثقافة معينة، ونظرة معينة إلى الحياة وإلى الكون، أي أيديولوجيا معينة في الحقيقة". (أمين: 1998، 23)

وتلعب وسائل الإعلام دوراً بالغ الأهمية وخاصة من خلال الإعلانات أو لوحات الدعاية، أو الملصقات، أو اللافتات الضوئية في الطرق، أو في وسائل المواصلات وكذا الانترنت. والتي تساهم في نشر ثقافة الاستهلاك الغربية وإعلاء القيم الفردية، والبحث عن الترف من خلال الاستهلاك، إن التقليد والمحاكاة لهذه الأنماط الاستهلاكية تؤدي إلى استنزاف دخول الأفراد والأسر، كما أن وسائل الإعلام تساهم في توحيد وتنميط الأذواق، وخلق إجماع على استهلاك سلع وخدمات ذات رموز وماركات عالمية قد لا يكون الفرد أو الأسرة أو المجتمع في حاجة إليها، أو قد لا تتفق مع احتياجاته وأوضاعه المعيشية، إن التقليد والمحاكاة تؤدي إلى نهم استهلاكي لا نهاية له، بالتالي فإنها تخلق ضغوطاً مستمرة على مستوى الاستهلاك في الأسرة وبالتالي يزيد مستوى عبء الإعالة.

وما يزيد الأمر تعقيداً برامج القنوات التلفزيونية خاصة لدى النساء والأطفال الذين يقضون وقتاً طويلاً في مشاهدة تلك البرامج، وينعكس هذا على ثقافة الاستهلاك في الأسرة لدى الشباب والنساء والأطفال، فالمرأة أكثر تأثراً نظراً لطبيعتها ولكونها لفترة أطول في البيت، لذلك فالمحاكاة والتقليد تساهم في تشكيل اتجاهات المرأة وسلوكها، وطبعاً هذا يزيد في تكاليف الاستهلاك ويرفع ذلك من أعباء الإعالة في الأسرة.

4-6- عمل المرأة

تتجه الكثير من النساء في المجتمع الجزائري إلى الدراسة، وبعد إتمام الدراسة يطمحن كغيرهن من الرجال إلى الحصول على عمل، ويفضلن العمل في قطاع التعليم بمختلف أطواره، وقد يلجأن إلى ممارسة بعض الأعمال الحرة المنزلية. فعمل المرأة قد يساهم في تخفيف عبء الإعالة في الأسرة من

خلال تحمل بعض النفقات الأسرية أو النفقات الخاصة، بالتالي التخفيف من النفقات التي تقع على المعيل في الأسرة عن طريق المساهمة المباشرة في تحمل عبء إعالة الأفراد الآخرين كالأطفال والشيوخ، إلا أن له دوره في التأثير على معدل الإنجاب من خلال إنجاب عدد أقل من الأولاد.

7-4- معدل الإنجاب

يتميز المجتمع الجزائري بسيطرة عنصر الشباب حيث إن معدل أعمار نصف سكان الجزائر أقل من 25 سنة، علماً أنّ سن اليأس لدى الجزائريات يلامس الـ 50 عاماً، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تراجع نسبة النمو الديمغرافي في الجزائر مقارنة بالمراحل ما بعد الاستقلال حتى الثمانينيات، حيث كانت من أعلى النسب عالمياً، هذا التراجع ربطه كثيرون بما رافق العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في التسعينيات، ناهيك عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمراحل اللاحقة كمحدودية الدخل وكذا البطالة خاصة لدى الشباب، ما تسبب أيضاً في تراجع معتبر على صعيد معدل سن الزواج الذي فاق سن 30 سنة، مع انخفاض كبير في نسبة الإنجاب خصوصاً مع كشف دوائر صحية عن استخدام 61% من النساء ممن هنّ في سن الإنجاب لأقراص منع الحمل، إلى جانب ضبط المواليد عن طريق تنظيم الأسرة من خلال تباعد الولادات، وعلى هذا حذر أطباء ومختصون من اتجاه المجتمع المحلي نحو الهرم، طالما أنّ نسبة الخصوبة تراجعت كثيراً، حيث لم يتعدّ معدل الولادات في السنوات الأخيرة مستوى 2.27 طفل لكل امرأة (الشيرازي: 2008، ب ص)، وفي حال تراجع المعدل إلى حدود 2، فإنّ ذلك يعني خطراً محدقاً على النمو الديموغرافي في الجزائر، بشكل يجعلها تعايش السيناريو نفسه الذي تعاني منه دول أوروبية.

إن تراجع معدلات الإنجاب يساهم في التخفيف من معدل عبء الإعاقة فإذا كانت قاعدة الهرم السكاني كبيرة هذا يعني أن النسبة الأكبر تتمثل في الأطفال وهي فئة تحتاج إلى من يتحمل رعايتها وإعالتها، هذا يزيد في معدل عبء الإعاقة في الأسر ذات عدد أطفال أكبر، أما إذا كانت معدلات الإنجاب منخفضة هذا يعني أنه ستزيد نسبة الشيخوخة وتتضخم قمة الهرم السكاني وتطرح إشكالية إعالة الشيوخ، إلا أن تراجع معدلات الإنجاب يطرح إشكالية من نوع آخر وهي تراجع فئة الأفراد النشطين الذين يقع على عاتقهم عبء الإعاقة في الأسرة .

8-4- تراجع سن الزواج

يعرف سن الزواج في الجزائر تأخراً كبيراً منذ التسعينات، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها التكاليف العالية والمغالاة في المهور وتوابعها، وعجز الشباب عن الوفاء بمتطلبات الحياة الزوجية، وتفاقم ظاهري العزوبة والعنوسة ما خلّف نحو 8 ملايين فتاة عانس، بينهم 4.5 ملايين تجاوزن 40

سنة، فضلا عن عزوف الشباب عن الزواج وتفضيل استكمال الدراسة والحصول على منصب شغل دائم ومضمون، في ظل غياب الوعي لدى الجنسين بأهمية بناء أسر، وعدم وجود هيئات رسمية وغير رسمية تمنح تسهيلات للمقبلين على الزواج، لذلك يشهد المجتمع الجزائري تراجع معتبر على صعيد معدل سن الزواج الذي صار 29 سنة بالنسبة للإناث و33 سنة بالنسبة للذكور أي على العموم صار سن الزواج في الجزائر يفوق 30 سنة. (الشيرازي: 2008، ب ص)

إلا أن تراجع سن الزواج يطرح إشكالية فيما يتعلق بعبء الإعالة فهو من ناحية يؤدي إلى تخفيض نسبة الأفراد النشطين الذين يقع على عاتقهم عبء إعالة أسرهم، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تقليل مدة الإعالة للزوجة والأولاد، وانخفاض عدد المواليد وتراجع معدل تحديد المخزون الديموغرافي. كما أن تراجع سن الزواج إلى سنوات متقدمة من العمر قد ينتج أسر متكونة من أطفال وآباء كبار السن، مما يطرح إشكالية إعالة الأسرة ككل، إلى جانب انخفاض احتمالات الإنجاب لدى المرأة.

9-4- الشيخوخة

رغم أن المجتمع الجزائري يتسم بعنصره الشبابي الغالب، إلا أن الشيخوخة صارت تلوح في الأفق، إذ تواصل نسبة المسنين (60 سنة فما فوق) ارتفاعها منتقلة من 8.5% إلى 8.7% بين 2014 و2015 أي ما يعادل 3.484 مليون شخص من بينهم 511 ألف شخص يبلغ عمرهم 80 سنة فما فوق حسب الديوان الوطني للإحصائيات، كما بلغ معدل المتوقع للحياة 77.1 سنة في 2015 (الإذاعة الجزائرية: 2016، ب ص)، ويرتفع إلى عتبة 80 سنة بسبب العناية الصحية، ويعود تزايد نسبة الشيخوخة إلى تراجع مستويات الخصوبة، حيث تميل الأسر حاليا إلى تفضيل إنجاب عدد أقل من الأطفال، وهو ما يساهم في التقليل من نسبة السكان صغيري السن إلى إجمالي السكان، فقد كانت في السابق معدلات النمو السكاني تفوق نسبة 2.1%، وهي الحد الأدنى من معدل النمو السكاني اللازم لثبات أعداد السكان على حالهم، ويطلق عليه معدل النمو الإجمالي. وفي السنوات الأخيرة معدلات النمو السكاني تقل أو لا تفوق كثيرا هذا المعدل.

إلى جانب ما سبق ارتفاع متوسط العمر المتوقع، إذ أصبحت أعمار الأفراد طويلة وقد تفوق 80 سنة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان كبار السن ومع كون السن القانونية للتقاعد يبدأ في سن الستين، ما يعني أن المسن في الجزائر يقضي أكثر من عشرين سنة في فراغ، على اعتبار غياب الهياكل التي تستوعب هذه الشريحة، ما يجعلها غير فاعلة في المجتمع ويكون في حاجة إلى المزيد من العناية الأسرية وتحمل عبء الإعالة، فإذا كان المسن يتلقى معاش التقاعد فإن ذلك يقلل من تكاليف

عبء إعاقته بل يساهم في مداخيل الأسرة، أما إذا كان لا يملك معاش التقاعد فإن عبء إعاقته يقع على الأسرة بشكل كامل وإذا كان ليس له من يعيله من أبنائه أو أقاربه فإن ذلك يقع على عاتق هيئات الدولة المكلفة بذلك كدار الشيخوخة.

خلاصة:

تعتبر إشكالية عبء الإعاقة من الإشكاليات المطروحة في المجتمع الجزائري، فالنسيج الاجتماعي يشهد تغيرات والهبة الديمغرافية تشهد تراجعاً، إذ أصبحت معدلات النمو السكاني تعرف نوع من التباطؤ، والنسبة المرتفعة للشباب وهي الفئة النشطة التي يقع على عاتقها تحقيق التنمية وإعالة الفئات الغير نشطة والأسر تعرف كذلك نوع من التراجع، ورغم أن مؤشر عبء الإعاقة هو مقبول من الناحية الإحصائية، وأن تراجعه يعتبر إيجابياً من ناحية تخفيف أعباء الإعاقة على الفئة النشطة في المجتمع، بالتالي تحسين أحوال المعيشة للكثير من الأسر والفئات الاجتماعية، إلا أنه في حقيقة الأمر يحمل مخاطر على الأمد البعيد، يتجلى ذلك من خلال تباطؤ النمو السكاني إذ يعتبر النمو لدى بعض الباحثين عاملاً مهماً لتحقيق التنمية والتطور إذا تم توظيفه بالشكل السليم، إلى جانب التحول المستقبلي للمجتمع إلى مجتمع هرم، هذا ما يزيد من تعقيد مشكلة عبء الإعاقة .

إن تحليل إشكالية عبء الإعاقة في المجتمع الجزائري باستعمال مقاييس إحصائية بسيطة غير كاف، خاصة إذا تم الاعتماد على الفئات العمرية في حساب المؤشر، لأن ذلك يعطي نتائج غير كافية، بالتالي من الأفضل الأخذ بمعيار النشاط أي الفئات النشطة والغير نشطة في المجتمع كأن يحسب معدل الإعاقة بالطريقة الآتية:

معدل الإعاقة = عدد السكان غير النشطين / عدد السكان النشطين، بمعنى أن:

معدل الإعاقة = (عدد السكان في الفئات العمرية 15 فما أقل + عدد السكان غير النشطين في الفئات العمرية 60 فما أكثر + عدد السكان البطالين غير النشطين أكثر من 15 وأقل من 60) / (عدد السكان النشطين في الفئات العمرية أكثر من 15 وأقل من 60 + عدد السكان النشطين الأكثر من 60 سنة)

كما أنه لا بد من مراعاة متغيرات سوسيواقتصادية مؤثرة بشكل كبير على الظاهرة من بينها مستوى الدخل، معدل البطالة، الفقر، الثقافة الاستهلاكية، حجم الأسرة، عمل المرأة، معدل الإنجاب، تراجع سن الزواج، الشيخوخة.

- المراجع:

➤ بالعربية:

- أمحمد صالي، فضيل عبد الكريم (ديسمبر 2014). النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، العدد 17، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.
- الإذاعة الجزائرية (2016/07/11). الجزائر تسجل ارتفاعا طفيفا في نسبة الأشخاص المسنين في 2015، تم الاطلاع في 2017/08/30، على الموقع <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160711/83105.html>
- البنك الدولي. نسبة الإعالة العمرية، تم الاطلاع في 2017/07/24، على الموقع <http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.DPND>
- البشير عبد الكريم (2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد 6، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- بتول شكوري (2004). الترابط الكلي بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، مسؤول فريق عمل السكان والتنمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المنتدى العربي للسكان 2004/11/19، بيروت.
- جلال أمين (فبراير 1998). العولمة والدولة، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 228، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). تم الاطلاع في 2017/07/28، على الموقع http://www.ons.dz/IMG/pdf/_13.pdf
- هادي النعماني (2002). *عولمة الاقتصاد*، نظام عالمي جديد، سوق كونية واحدة، بيروت، الدار الدولية للأبحاث والدراسات والنشر.
- الهيكل السكاني وخصائص السكان. تم الاطلاع في 2017/07/22، على الموقع http://www.cba.edu.kw/elsakka/chap007_312.doc
- واج (2017/07/05). عدد سكان الجزائر بلغ 41.3 مليون في فاتح جانفي، *يومية النصر*، تم الاطلاع في 2017/07/22، على الموقع <http://www.djazairress.com/annasr/175153>
- واج (2013/06/15). 55 مليون نسمة عدد سكان الجزائر بين 2050 و2100. *بوابة الشروق*، تم الاطلاع في 2017/07/21، على الموقع <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=168163>
- حسين رحيم (2003). التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، *مجلة الاقتصاد والمناجمنت*، العدد 02، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.

- حفيظ صوابلي (2014/11/11). معدل نفقات الأسر الجزائرية الشهرية قارب 39 ألف دينار جزائري، **يومية الخبر**، تم الاطلاع في 2017/07/25، على الموقع <http://www.elkhabar.com/press/article/72383/>
- كامل الشيرازي (2008/09/03) الجزائريون. نصفهم شباب لكنّ الهرم يلوح، **يومية إيلاف الالكترونية**، العدد 5912، تم الاطلاع في 2017/08/29، على الموقع <http://elaph.com/Web/Reports/2008/8/361484.htm>
- ليلي س (2008/5/14). تعداد سكان الجزائر يقفز إلى 36 مليون نسمة، **يومية صوت الأحرار**، تم الاطلاع في 2017/07/21، على الموقع <http://www.djazairiss.com/alahrar/745>
- ميشيل تودارو (2006). **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، السعودية، الرياض، دار المريخ.
- معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري يقدر بـ 4400 دولار (2010/9/12). **يومية الجزائر نيوز**، تم الاطلاع في 2017/07/25، على الموقع <http://www.djazairiss.com/djazairnews/19295>
- معدل النمو السكاني في قطر الأعلى عالميا (2009/2/3). **يومية الراية القطرية**، الدوحة، تم الاطلاع في 2017/07/24، على الموقع http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=416520&version
- عبد الوهاب بوكروح (2011/01/22). منظومة التشغيل خلقت مناصب شغل وهمية ومدّدت عمر البطالة، **بوابة الشروق**، تم الاطلاع في 2017/07/28، على الموقع <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/66706.html>
- فريد كورتل (2003). الفقر مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، **مجلة الاقتصاد والمناجمت**، العدد 02، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
- فتحي محمد ابو عيانة (2000). **دراسات في علم السكان**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- رمزي زكي (1997). **الاقتصاد السياسي للبطالة**، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، مطابع الرسالة.
- تراجع نسبة الفقر في الجزائر من 12 إلى 5 بالمائة (3 ماي 2010)، **يومية صوت الأحرار**، العدد 3715.

➤ بالأجنبية:

- Office National des Statistiques (ONS): ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE en septembre 2014, Consulté le 28/07/2017, sur le site http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf.
- Office National des Statistiques (ONS): l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, Consulté le 22/07/2017, sur le site <http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQCFRED14.pdf>
- Office National des Statistiques (ONS): démographie algérienne 2015, Consulté le 23/07/2017, sur le site <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2015.pdf>